



الرؤية الاجتماعية  
للحزب الجمهوري السوري

يعتبرُ الإنسان/الفرد في الرؤية الاجتماعية للجمهوريين السوريين، اللبنة الأساس، وحجر الزاوية في بناء وتنمية المجتمعات المدنية، الحديثة والمتطورة. لذا يتَّجه الجمهوريون إلى بناء الإنسان/الفرد، بناءً معنوياً، واجتماعياً، وثقافياً، رشيداً منذ مراحل عمره الأولى، والتي ستتطور إلى بناءٍ فكريّ، وثقافيّ، وسياسيّ، مع المراحل العمرية، تتأثر وتنمو باحتكاكه وتفاعله مع المحيط الأسري، والمحلي، والخارجي، ما يساهم في بناء شخصية الفرد الاجتماعية، الفاعلة في مجتمعهما، والمتفردة في إنجازها وإبداعها العلمي، أو الفكري، أو الإقتصادي، وشتى مجالات الحياة، ضمن منظومة المؤسسات في المجتمع السوري، حيث يساهم أفرادهم السوريون، المسلحون بالمعرفة والوعي والإستقلال الفكري، في نقل مجتمعهم إلى سُدّة المجتمعات الحديثة المتحضرة.

كذلك يُعنى الجمهوريُّ السوري في رؤيته الاجتماعية، بظروف نشأة الأجيال السورية، منذ مراحل الطفولة، والتي تشكل الخزان المعنوي، والوجداني للفرد، مروراً بمرحلة المراهقة المتقلّبة، والحساسّة، والمستقبلة للمعلومات بكثافة، وصولاً إلى النضج واكتمال ملامح الشخصية، بكل ما تلقّته من توجيه أخلاقي، ومعرفة علمية، وقيم اجتماعية.

### بناءً على ما تقدّم، يحرص الجمهوريون السوريون على مايلي:

- 1- تطبيق جميع مبادئ وقيم وبنود حقوق الطفل؛ المذكورة في إعلان حقوق الإنسان، ومتابعة تطبيقها اجتماعياً، من خلال مؤسسات يتم إحداثها لهذه الغاية.
- 2- تفعيل دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية القائمة، ورفدها بالمختصين من أصحاب الخبرة والكفاءة، والذين يتم اختيارهم بعناية، وفق معايير علمية محددة.
- 3- تطوير مناهج التعليم في المراحل الأولى؛ لتكون قادرة على منح الطفل فضاءاتٍ إبداعية، ومساهمة في تطوير جملته العصبية الدماغية، ليغدو أكثر قدرة على التفاعل والمشاركة.

هناك كمّ كبير من المسائل المتعلقة بتنشئة الجيل الجديد، والتي لا يمكن حصرها هنا، ولكن نقدم بذرة لرؤية اجتماعية تبدأ بحل المشاكل من جذورها؛ وهنا لا بد من التنويه إلى أن تربية وتنشئة الجيل الجديد، ليست محصورة في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها كيان الدولة والمجتمع، بل إن منطلقها وأساسها هو المنزل،

ودور الأم البالغ الأهمية، والتي يرى فيها كثيرون أنها تشكل نصف المجتمع، بينما نرى أن النصف الآخر تتم تربيته وتنشئته على يد المرأة، وبالتالي فهي المجتمع بأسره.

إنّ المجتمعات التي تعيق تفاعل المرأة في العمل التربوي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، هي مجتمعات تعاني من شلّ كلي؛ وهنا لا بد من المقارنة بين مجتمعات الغرب المتقدّمة، ونظامها الكلي، وبين مجتمعات لا تزال ترزح وتتوسع، تحت قيود غياب المعرفة، وظلامية الجهل، وسلطة الذكورة؛ ومن هنا يرى الجمهوري السوري، ضرورة وأهمية تحميل المرأة مسؤولياتها، ودعمها لتمكّن من تحقيق كيانها الإنساني والاجتماعي، والدفع بدورها في رفق عملية التطوير، وتسريع عجلة التقدم في المجتمع السوري، ويتم ذلك من خلال:

- 1- إنشاء مؤسسات اجتماعية هدفها الأساس، هو تعليم وتثقيف القطاع المهتمّ من نساء سوريا، والذي لا يزال يعاني، من عبودية الخضوع لعادات، وقوانين المجتمع الذكوري.
- 2- إنشاء مكتب قانوني لمتابعة قضايا المرأة، داخليا، وإقليمياً، وعالمياً، وعقد جلسات عمل لتقويم، وتقييم دور المرأة الحالي، والمستقبلي في مجتمعها.
- 3- العمل على التخلص من مفاهيم التبعية، والخضوع التي تقيدها، وتعيق انطلاقها، كفكر مبدع وفعال ومنتج.
- 4- إنّ تطوير قدرات وإمكانات المرأة السورية، يعني ضخ طاقة إضافية أساسية، واستعادتها إلى بوتقة الإنتاج على كافة الصعد، ويحقق فكرة تفعيل كل محركات القدرة المجتمعية، للوصول إلى الغايات المنشودة.
- 5- دعم مؤسسات المجتمع المدني، التي تعنى بشؤون المرأة؛ والعمل على إقرار مواد قانونية، ضمن المنظومة القانونية للدولة، والتي تكفل حماية المرأة من العنف الأسري، لفظياً كان أو جسدياً.

هذا هو المبدأ والنواة، أما عن التعقيدات الاجتماعية التي يعاني منها السوريون، والتي تحول دون اعتناقهم وتحررهم، من قيود الجمود والتراجع، فيمكن أن نلخص ما يلي:

- 1- غياب العدالة في توزيع الدخل الوطني، والتي تنعكس على المجتمع، بتشكيل طبقات عليا، مستغنية، وأخرى دنيا تشعر بالغبن وهضم حقوقها، مما يولد الكثير من المشاعر السلبية والعداية، بين أفراد المجتمع الواحد.
- 2- البطالة والفقر مشكلة المشكلات، والتي ترتبط عضوياً بمفهوم العدالة الاقتصادية، وتكافؤ الفرص والمساواة.
- 3- ظاهرة الأمية، وكذلك الثقافة المتدنية والضحلة، والتي تؤدي في شتى مجالات الحياة، إلى تردي القيم، والفنون، والأدب، والأمثال المتداولة بين العامة، والتي تشكل الحامل الشعبي، لنهج التفكير الجمعي.
- 4- ظاهرة الانتماء للقبيلة، أو المذهب، أو الدين، أو القومية، وطغيانها على الانتماء الوطني الجامع.
- 5- ظاهرة الفصل بين الجنسين، في مراحل معينة من التعليم، إنما هي في الحقيقة هروب من مواجهة مشاكل التوعية، والتثقيف، بتأجيلها إلى مراحل الدراسة الجامعية.
- 6- انتشار وترسخ ظاهرة التواصل الاجتماعي الافتراضي وانعدامه في الواقع، الأمر الذي فرضته مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

في الحقيقة لدينا كم هائل من العمل المطلوب في المجتمع السوري، لوضعه مجدداً على خط التطور، والتحضر، والانطلاق إلى الأمام؛ وبعد التشخيص لما ذكر يمكن اقتراح مجموعة من الحلول العلاجية كالتالي:

- 1- إطلاق مؤسسات الضمان الاجتماعي بشكل حقيقي وفعال، ورفدها بخبرات اقتصادية، وربطها مع مجلس الوزراء مباشرة، لتقييم وإعادة هيكلة توزيع الدخل الوطني، بما يتناسب مع الحاجات المجتمعية، وبما يعود بالنفع على الطبقات الأقل دخلاً، والأكثر جهداً، وهنا لا بد من ربط ذلك بمفهوم الضريبة وشرائحها العادلة.
- 2- مشكلة البطالة يمكن علاجها، من خلال تشجيع أصحاب رؤوس الأموال، على تدريب وتعيين كم معين من العاطلين، مقابل تخفيضات ضرائبية مناسبة، وتحمل الدولة تدريب وتعيين بقية اليد العاملة، من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، وإجراء إحصاءات دورية، ومسح شامل، ودفع القسم المعطل من المجتمع إلى سوق الإنتاج.

3- كان الفقر، ولا يزال، مشكلةً خطيرة في المجتمع، تؤدي إلى عدد من الظواهر الاجتماعية المرضية، والتي قد تتطور إلى الجريمة، أو فقدان الثقة بالقيم، والعدالة الاجتماعية. ولا شك أن هذه الظاهرة كانت ولا تزال موجودة في كلا النظامين الإشتراكي، والرأسمالي على حد سواء؛ وهنا لا بد للجمهوري السوري، أن يقدم مزيجاً متكاملًا من محاسن كلا النظامين، بما يحقق مكافحة هذه المشكلة على المستوى الوطني.

4- دعم المؤسسات الثقافية والفكرية وإطلاق الحريات الإبداعية من غير أي قيد، سوى القيود القانونية المتفككة عليها كالعنصرية أو التطرف أو نشر الكراهية، ورفع سوية الإنتاج الفكري والثقافي، من خلال مؤسسات الترجمة والمراكز الثقافية، وجعل الكتاب الورقي والإلكتروني، متاحاً للجميع، وإطلاق حملات وطنية، ومهرجانات جوائز إبداعية للأدباء، والمفكرين، والمبدعين الشباب.

5- إن طغيان شعور الانتماء إلى القبيلة، والمذهب، والدين، على الانتماء الوطني ربما هو من أخطر المشاكل الاجتماعية، التي تعاني منها شعوب الشرق عامة، وهذه المشكلة يجب أن تتضافر الجهود لحلها، ومحورها تماماً، من خلال تعزيز الاحتكاك والتفاعل بين مكونات المجتمع، في شتى مجالات الحياة الدراسية والعملية، ومن خلال تعزيز التعرف على المكونات الثقافية وتقاليد الآخر، وتكريس فكرة تحويل المجتمع إلى عائلة واحدة، متنوعة الأفكار، ومتناغمة، في انسجام مع بعضها البعض.

6- تعزيز الانفتاح الفكري، وعدم الفصل بين الجنسين في التعليم، مترافقاً مع تهيئة تربية، ونفسية، إلى جانب تعزيز، ونشر الثقافة الجنسية التوعوية، لتحويل الجنس من "تابو" محرّم وحالة كبتية مبهمة لدى المراهق، إلى موضوع واضح، ومفهوم، ومعروف الجوانب من قبل الجيل الجديد، وما له من خطورة في حالة كبته، وفي حالة إطلاقه على حد سواء.

7- أما عن ظاهرة تفسخ العلاقات الاجتماعية، وانحلالها، وتحويلها إلى علاقات افتراضية، فهذه المشكلة يمكن معالجتها من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والنشاطات المفتوحة على كافة أطراف المجتمع، كإقامة مناسبات ثقافية للتعارف، وجلسات حوارات مفتوحة، ونوادي التواصل الاجتماعي، والنشاطات الاجتماعية الممكنة لا حصر لها.

هذه نقاط ابتدائية لرصد المعضلات الاجتماعية، وإيجاد حلول معقولة لها، تحترم ولا تتجاوز القيم المحلية، وفي نفس الوقت تجاري أدوات الحداثة العالمية، بحيث تعيد المجتمع السوري، إلى حضنة الحضارة العالمية.